جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف
الاثنين 18ماي 2026
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
السنة الثالثة ليسانس
تخصص علاقات دولية

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني في مقياس السياسة الخارجية للدول الكبرى

I. الإجابة عن السؤال الأول: ـــ (05 ن)

يوجد عدم اتفاق بين المنظرين حول المعايير والمقومات التي يمكن الاعتماد عليها للتفرقة بين السياسات الخارجية للقوى الكبرى/ العظمى عن غيرها من السياسات الخارجية، وبالرغم من صعوبة تحديد ذلك إلا أن واقع العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة عكس بعض المميزات والاعتبارات التي ارتبطت بالسلوك الخارجي الأمريكي والسوفياتي والتي استطاع الكثير من المنظرين من خلالها تمييز بعض المقومات التي تجعل الدولة تتصف بصفة " كبرى"، عموما يمكن تحديد مقومات الدولة الكبرى من خلال دراسة أوضاعها الاقتصادية والبشرية والعسكرية والثقافية والسياسية، وهل لهذه المقومات مكانة دولية فعلا، أم أنها لا تتعدى نطاقها الوطني المحلي، بحيث لما نقول أن هناك مقومات تعطي أية دولة صفة " كبرى" فهذا يعني بأن هذه المقومات من الضخامة والقوة بحيث أن لها مكانة دولية متفوقة على غيرها، وبأن هذه المقومات لها تأثيرات دولية وليس فقط محلية وطنية. أي ما يجعل هذه المقومات مميزة لدى الدول الكبرى هو حجم هذه المقومات وانعكاس هذا الحجم على السياسة الدولية، عموما، يأتي في مقدمة هذه المقومات والاعتبارات التي تميز الدول الكبرى/ العظمى :

- **البعد العسكري:** الذي يعني أن القوى الكبرى/ العظمى هي تلك الدول التي باستطاعتها ضمان امنها بصفة مستقلة ودون الاعتماد على التحالفات حتى ولوكان مصدر الأخطار والتهديدات الأمنية نابعا من بقية الدول مجتمعة.
- **أما الاعتبار الثاني** الذي يميز السياسات الخارجية للقوى الكبرى/ العظمى يتمثل في وضوح التصور الفكري والعقائدي الذي يرسم ويوجه أهداف السياسة الخارجية، ويكمن هذا التصور بالأساس في الايديولوجيا الرسمية السائدة في مجتمعات هذه الدول.
- **أما الاعتبار الثالث** فيتمثل في **الموارد الاقتصادية والمستوى العلمي والتكنولوجي** للقوى الكبرى/ العظمى، إذ يسود الاعتقاد بأن هذه القوى تتوفر على قدرات اقتصادية وتكنولوجية هائلة تجنبها الانعكاسات السلبية للاعتماد على الغير، وتدعم موقفها التفاوضي في العلاقات الدولية.
- بالإضافة إلى الاعتبارات السالفة الذكر، هناك عوامل أخرى يمكن أن تساهم في تدعيم مركز ودور الدولة كقوة كبرى /عظمى مؤثرة في العلاقات الدولية، **كالمتغير الجغرافي** الذي له وزن استراتيجي واقتصادي معتبر في السياسة الخارجية للدولة، **والمتغير السكاني** الذي يعتبر في أحيان كثيرة بمثابة الآلية المحركة لنشاط الدولة الخارجي .

II. الإجابة عن السؤال الثاني: ـــ (04 ن)

تنفذ الدول الكبرى سياساتها الخارجية من خلال مجموعة من الأدوات التقليدية والحديثة التي تتكامل وتتداخل غالبا، وليس هناك أداة واحدة منفردة، بل تشكل معا ترسانة " arsenal" قوية تجسّد نفوذها على الصعيد الدولي، وتتمثل فيما يلي:

الجزء الأول: الأدوات التقليدية الرئيسية

1. **الأداة الدبلوماسية:** تُعد العمدة الأساسية للسياسة الخارجية، وتمارس عبر البعثات الدبلوماسية (السفارات، القنصليات)، والمنظمات الدولية، والمؤتمرات، والاتفاقيات والمعاهدات، والوساطة والتفاوض، تُستخدَم لمفاوضة التحالفات، وحل النزاعات، وبناء الشراكات، وفرض شروط على الدول الأضعف عبر الضغوط الدبلوماسية المعلنة أو غير المعلنة.
2. **الأداة الاقتصادية:** تشمل المساعدات الخارجية، والقروض، والتجارة، والاتفاقيات الاقتصادية، والغارات والمحظورات الاقتصادية، وفرض العقوبات، وربط الدعم بالسلوك السياسي للدولة المعنية، تستخدم لتحقيق تأثير سياسي (مثل تغيير نظام الحكم أو سياساته) أو تثبيت التحالفات وجعل الدول الأصغر اقتصاديا معتمدة على القوة الكبرى.
3. **الأداة العسكرية:** تشمل الانتشار العسكري، والتحالفات العسكرية (مثل الناتو)، والقواعد العسكرية، والتدخل العسكري، والردع النووي، والقوة البحرية والجوية، توظف للدفاع عن المصالح الحيوية، وحماية الحلفاء، وفرض إرادة الدولة الكبرى في بؤر النزاع، أو لإرهاب الأنظمة المضادة.
4. **الأداة الإعلامية والدعائية (الناعمة):** تشمل وسائل الإعلام، والإعلام الرقمي، والدبلوماسية العامة، والجامعات والمنح، والحملات الثقافية والفكرية، وصناعة الصورة الناعمة للدولة، تستخدم لتشكيل الرأي العام العالمي، وتسويق القيم والسياسات، وشق الصفوف داخل المجتمعات المستهدفة، وبناء شرعية لسياسات القوة الكبرى.

الجزء الثاني: أدوات حديثة ومتداخلة لدى الدول الكبرى

1- **الدبلوماسية الاقتصادية** :ربط السياسة الخارجية بالاقتصاد، مثل اتفاقات الاستثمار، وربط المساعدات بالسياسات الإصلاحية أو التحالفات الجيوسياسية.

2- **الدبلوماسية الثقافية والإعلامية** :نشر برامج التبادل الثقافي، والمؤسسات الثقافية، ووسائل الإعلام العالمية(BBC، CNN، RT ...) لتعزيز النفوذ اللين.

3- **الدبلوماسية الرقمية والذكاء الاصطناعي** :استخدام شبكات التواصل، وجمع البيانات، وتحليل المعلومات لاستباق التحولات، وفرض سياسات رقمية إلزامية عبر المنظمات الدولية

4- **العقوبات والضغوط المتعددة الأطراف** :استخدام مجلس الأمن، أو تحالفات دولية، لفرض حزم عقوبات مالية وتجارية تضاعف الضغط على الدولة المستهدفة.

عموما ، تستخدم الدول الكبرى هذه الأدوات **بشكل متداخل** حيث لا يوجد أفضلية أو أولوية مطلقة لأداة واحدة، بل تختار هذه الأدوات وترتب حسب الهدف، ونوع الدولة المستهدفة وطبيعة النظام الدولي في اللحظة ذاتها، وهي ليست متعاقبة بل تتفاعل معا في آن واحد(عقوبات اقتصادية +ضغط دبلوماسي+ حملة إعلامية ضد الدولة المستهدفة)، فالدول الكبرى لا تتبع ترتيبا جامدا لأدوات تنفيذ سياستها الخارجية ، ولكنهم يميلون إلى البدء بالوسيلة الدبلوماسية ،ثم يلجؤون إلى الأداة الاقتصادية والضغط الإعلامي، ويحتفظون بالأداة العسكرية كخيار أخير أو كوسيلة ردع، مع تداخل مستمر بين جميع هذه الوسائل.

III. الإجابة عن السؤال التحليلي: ـــــــــــــــــــــــــــــــ(11ن)

مقدمة إشكالية: ـــ (+ 1.5 ن)

لا يزال الاقتراب الواقعي بمدارسه المختلفة هو الأقدر على تفسير وتحليل سلوك القوى الكبرى في النظام الدولي، حيث تركز أدبيات المدرسة الواقعية بصفة خاصة على الاستراتيجيات الكبرى الحاكمة لسلوك القوى العظمى في العلاقات الدولية، ويمكن تعريفها على أنها: **"السياسات التي تعزز قدرة الدولة على استخدام أو تسخير كل الأدوات العسكرية وغير العسكرية للحفاظ على مصالحها البعيدة المدى وتعزيزها، وذلك في وقت السلم والحرب"**، وتقوم الاستراتيجية الكبرى على ثلاثة مراحل : تحديد المصالح الأساسية للقوى العظمى، تحديد التهديدات التي قد تحول دون تحقيق تلك المصالح، وضع سياسات من شأنها استخدام وتسخير الموارد العسكرية والاقتصادية للدولة لتحقيق تلك المصالح.

ولقد احتدم الجدل لسنوات بين أنصار المدرسة الواقعية حول الاستراتيجية المثلى للحفاظ على هيمنة الدول العظمى وضمان أمنها ومصالحها في أقاليم العالم المختلفة، وقد ارتبط هذا الجدل بالمساعي الأمريكية لإطالة الأحادية القطبية في أعقاب نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي، وقد انقسمت الآراء حيال الاستراتيجية المثلى التي يتوجب على تلك القوى اتباعها، وهنا تمّ التمييز بين استراتيجيات متعددة منها: **التحوط الاستراتيجي، ففيما تتمثل هذه الاستراتيجية وماهي معاييرها؟**

**المحور الأول: استراتيجيتي "التفوق" و "التوازن عن بعد" ــ

**المحور الثاني: سياسة التحوط الاستراتيجي strategic hedging ــ

يستهدف التحوط الاستراتيجي إيجاد موازنة بين طريقي التوازن الصلب والتوازن الناعم، مع تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة القائدة بالنسبة للقوى المتوسطة في النظام الدولي أو القوى المهدّدة بالنسبة للدول الصغرى.

ويتكون التحوط من استراتيجيات تؤكد آليات الانخراط والتكامل مع القوى المهيمنة أو المهددة من ناحية، من خلال التعاون الأمني مثلا، بينما تسعى في الوقت ذلك لتحقيق توازن القوى من ناحية أخرى من خلال زيادة القدرات العسكرية للدولة وتحديثها.

يعتبر البعض التحوط الاستراتيجي " الطريق الذكي" لتعويض التفاوت في القوة الصلبة المتاحة أمامها، وذلك من خلال ما يتيحه للدولة الصغيرة من حرية الحركة لتوظيف قوتها النسبية من أجل تحقيق بعض الاستقلالية لسياستها الخارجية، ومع ذلك، قد تلجأ القوى المتوسطة والكبرى لتوظيف هذه الاستراتيجية لتجنب الدخول في صراعات مع بعضها البعض في ظل حالة عدم اليقين التي يتسم بها النظام الدولي.

خلال السنوات القليلة الماضية وظفت الصين التحوط الاستراتيجي من أجل تجنب الدخول في عداء مع الو م أ، وفي الوقت نفسه تأسيس شبكة من العلاقات مع الدول الأخرى لتأمين حاجتها من المواد الخام خاصة إمدادات الطاقة. كما أن السياسة الخارجية القائمة على التحوط هي سياسة متعددة حيث تنتهج الدولة سياسة "توازن خارجي" بمعنى التحالف مع فاعلين دوليين آخرين ضد القوة المهدّدة، بالإضافة إلى الانخراط في علاقات تعاونية أو تكاملية مع الأخيرة، فضلا عن اتباع سياسة " توازن داخلي " تتمثل في زيادة قدراتها العسكرية وتحديثها باستمرار.

المحور الثالث: معايير التحوط الاستراتيجي ـــــــــــــــــــــــــــــــ (04 ن)

طور "بروك تيسمان" Brock Tessman و "ووتك وولف Wojtek Wolfe أربعة معايير لاعتبار سلوك دولة حالة من حالات التحوط الاستراتيجي (هنا الباحثان يتحدثان عن التحوط الاستراتيجي للدول الكبرى في علاقتها بالدولة القائد في إطار نظام دولي أحادي القطبية) ، وهي تتمثل في:

1- تحسين الدولة لقدراتها التنافسية تحسبا لأية مواجهة عسكرية محتملة مع الدولة القائد، وزيادة احتياطاتها الاستراتيجية من السلع العامة للاستغناء عن المساعدة المقدمة من الدولة المهيمنة.
2- تجنب استفزاز الدولة القائد بصورة صريحة أو تجنب المواجهة المباشرة معها، سواء من خلال الدخول في تحالفات عسكرية ضدها (التوازن الخارجي) أو زيادة حجم ترسانتها العسكرية بطريقة كبيرة (التوازن الداخلي).
3- يجب أن يتم التنسيق لاتباع استراتيجية التحوط مركزيا على أعلى المستويات الحكومية لأنها تتناول قضايا مهمة تتعلق بالأمن الوطني للدولة.
4- ينبغي أن تكون الدولة المتحوطة مستعدة لقبول التكاليف الداخلية والخارجية للتحوط الاستراتيجي على المدى القصير.

الأمثلة

ـــــ(0.5 ن)

الخاتمة

ـــــ(0.5 ن)

بالتوفيق د/ ختو